



رسالة ملكية إلى السيد وزير الدولة في الداخلية والإعلام

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رسالة إلى السيد إدريس البصري وزير الدولة في الداخلية والإعلام، أعطى فيها جلالته توجيهاته السامية للعمل على إيجاد تنسيق أكبر من شأنه أن يستجيب بصفة فعالة للسياسة المتبعة في مجال اللامركزية وعدم التمرکز. كما تضمنت الرسالة تذكيراً بمهام العامل الذي سيبقى المنسق المختص لمجموع نشاطات المصالح الإدارية الموجودة بعمالته أو إقليمه .
فيما يلي نص الرسالة الملكية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
خديمنا الأرضي،

وزير الدولة في الداخلية والإعلام السيد إدريس البصري،
أمنك الله ورعاك، وسلام عليك ورحمة الله وبعد،

فإنك تعرف مدى تعلقنا باللامركزية، وعزمنا منذ أمد بعيد على اتخاذها قاعدة لنظام التدبير المحلي في المجالين القروي والحضري، وذلك هو ما حملنا على توسيع اختصاصات المجالس القروية والبلدية تدريجياً خلال العقدین السالفین، بهدف توفير كافة الوسائل القانونية التي من شأنها أن تمكن المستشارين من القيام بمهمتهم وخدمة مصالح من أولوهم ثقتهم .
ولقد كان هذا النظام سيبقى ناقصاً لو أننا أبقينا في مؤازرة معه على عاصمتنا مركزاً وحيداً للقرارات الإدارية .

ولم يغب عن نظرنا أننا لو فعلنا ذلك لكان في الأمر تناقض من شأنه أن يفرغ سياسة اللامركزية التي رسمناها من فحواها .

لذا، دعونا باستمرار وزراءنا على الصعيد المركزي أن ينشئوا مندوبيات جهوية مكثفة قدر المستطاع وأن يوسعوا بها يكفي من صلاحياتها دونما إخلال بالسير الطبيعي للإدارة .
وتفادياً لكل تضارب، سيبقى العامل بصفته ممثلاً في العمالة أو الإقليم المنسق المختص لمجموع نشاطات المصالح الإدارية الموجودة بعمالته أو إقليمه .

وحتى تؤتي عملية التنسيق ثمارها وتفضي إلى تحقيق ما يرنجى منها، قررنا إنشاء مجلس بكل عمالة وإقليم يعمل تحت رئاسة الوالي أو العامل ويضم مندوبي كافة الوزارات الموجودين في الأقاليم



والعمالات، ويجتمع مرة كل أسبوع على الأقل بدعوة من الوالي أو العامل .
فعليك أن توجه للولاة والعمال منشورا يشرح فحوى قرارنا هذا، ويوضح أهدافه القريبة والبعيدة
التي ترمي إلى تأمين التناسق بين اللامركزية وعدم التمركز .
أصلحك الله وسدد خطاك، والسلام عليك ورحمة الله .

وحرر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الجمعة 4 جمادى الثانية 1414 هـ
الموافق 19 نونبر 1993 .